مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الرابع والعشرون - المجلد السادس - اللغة العربية - كانون أول 2024 م
doi.org/10.52866/esj.2024.06.24.05

الشاهد القرآني في شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك

م.م زين العابدين غزال صالح المشهداني
مدرس مساعد في الجامعة التقنية الوسطى (الكلية التقنية الإدارية)

مستخلص:

يتناول هذا البحث دراسة وصفية استقرائية للشاهد القرآني عند ابن طولون (ت:953هـ) في شرحه لألفية ابن مالك.

ويهدف الى بيان منهج ابن طولون في عرض الشاهد القرآني، والأغراض التي استشهد به من أجلها

كما يهدف الى بيان كمية الشواهد التي استشهد بها ابن طولون، ومدى اهتمامه بالشاهد القرآني.

ومن أهم نتائج هذا البحث أنَّ ابن طولون هو أحد العلماء الذين استعملوا الشاهد القرآني بكثرة، فقد استشهد بأكثر من 700 شاهد قراني، كما أنَّه وظف الشواهد القرآنية في جميع المسائل سواء كانت نحوية، أم صوتية، أم صرفية.

The Qur'anic witness in Ibn Tulun's explanation of Ibn Malik's Alfiyya

M. M. Zain Al-Abidin Ghazal Saleh
Assistant lecturer at Central Technical University

Abstract :

This research deals with an inductive descriptive study of the Qur'anic witness according to Ibn Tulun (d. 953 AH) in his explanation of Ibn Malik's Alfiyya. It aims to explain Ibn Tulun's approach in presenting the Qur'anic witness, and the purposes for which he cited it It also aims to show the amount of evidence cited by Ibn Tulun, and the extent of his interest in the Qur'anic witness.

One of the most important results of this research is that Ibn Tulun is one of the scholars who used Qur'anic evidence extensively. He cited more than 700 Qur'anic evidence. He also employed Qur'anic evidence in all issues, whether grammatical, phonetic, or morphological.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأشرف الصلاة وأتم التسليم على سيد الأولين والآخرين، سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

أمَّا بعد: فلا شك أنَّ أهمية هذا الموضوع تتضح في كونه مرتبطا بأعظم كتاب ألا وهو القرآن العظيم، من أجل ذلك نجد علماء اللغة العربية يتجهون في إثبات صحة أقوالهم وآرائهم إلى الاستشهاد بالقرآن الكريم، فنجد أنَّ الشاهد القرآني عند أغلب العلماء يتصدر المرتبة الأولى من الشواهد الأخرى، كيف لا وهو من أصدق النصوص صحةً، فهو الكتاب الذي (**لَّا يَأْتِيهِ الْبُطِلُ مِن بَينِ يَدَيهِ وَلَا مِن خَلفِهِ تَنزِيل مِّن حَكِيمٍ حَمِيد**) (سورة فصلت: 42).

والذي دعاني إلى اختيار هذا الموضوع، هو أنَّ ابن طولون كان من العلماء الأجلاء الذين قلَّما تجد دراسات دُرِست حولهم، فأردتُ أن أبينَ في هذا البحث المتواضع ولو شيئاً يسيراً من فضل وقيمة هذا العالم الجليل؛ ولأنَّه أيضاً كان من أكثر العلماء استعمالاً للشاهد القرآني، فلقد ضمَّ كتابه(شرح ابن طولون على الفية ابن مالك)حشداً كبيرا من الشواهد القرآنية. ولأجل الوصول إلى هذا الهدف، قسم البحث على مقدمة وثلاثة مباحث،

فالمبحث الأول: جاء بعنوان: ((التعريف بابن طولون، وشرحه على الألفية))، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تناولت فيه التعريف بابن طولون، والمطلب الثاني: عرَّفت بشرحه على ألفية ابن مالك.

أمَّا المبحث الثاني: فقد جاء بعنوان: ((الشاهد النحوي (مفاهيم ودلالات)))، وقد تناولت في هذا المبحث مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح، وأنواع الشواهد، والقيمة العلمية للشواهد.

وأمَّا المبحث الثالث: فقد جاء بعنوان: ((الشاهد القرآني عند ابن طولون))، وقد تناولت في هذا المبحث منهج ابن طولون في عرض الشاهد القرآني، وأغراض الشاهد القرآني عند ابن طولون.

ثم ختمت البحث بخاتمة أوجزت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج في البحث.

وقد كانت كتب النحو قديمها وحديثها، ومصادر أُخرى لها علاقة بالبحث هي المصادر التي اعتمدت عليها في بناء هذا البحث.

وأمَّا منهجي في البحث فيعتمد على المنهج الوصفي الاستقرائي، إذ قمت بوصف الشواهد وذكر تقسيمها وأنواعها، ثم قمت باستقراء شرح ابن طولون على الألفية ووصف طريقته ومنهجه في عرض الشاهد القرآني، وفضلا عن أغراض الاستشهاد بالقرآن الكريم.

وفي الختام، لا يسعني إلاَّ القول: إنّي بذلت الجهد قدر المستطاع، وأخلصت النية لله تعالى، فإن أصبت فلله الحمد والمنة، وإن أخطأت فمن قصور يديَّ.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الأخيار وسلم تسليما كثيرا.

المبحث الأول

التعريف بابن طولون وشرحه على الألفية

المطلب الأول: التعريف بابن طولون:

أولاً: اسمه ونسبه:

هو شمس الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد بن علي بن خمارويه بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي، وقيل: إنَّ اسمه إسحاق بن

الحسن الحارثي الصالحي بن طولون الحنفي، وقيل: إنَّ اسمه محمد بن علاء الدين[1].

ثانياً: ولادته:

ولد ابن طولون بمنزله، بحكر الحجاج، الشهير الآن بحكر بني القلانسي، مقابل مدرسة الشيخ أبي عمر، بصالحية دمشق من سفح قاسيون. وكان ميلاده في ربيع الأول تحقيقاً، من شهور سنة ثمانين وثمانمائة تقريباً[2].

ثالثاً: ألقابه:

((يلقب بالإمام شمس الدين، ويكنَّى بأبي عبدالله، أو بأبي الفضل، واشتُهِرَ بابن طولون الصالحي الدمشقي الحنفي، أمَّا الصالحي فنسبة إلى المكان الذي وُلِدَ فيه، وهو صالحية دمشق من سفح قاسيون ... وأمَّا الدمشقي فنسبة إلى مدينة دمشق حاضرة الشام، وأمَّا الحنفي فنسبة إلى المذهب الفقهي الذي دَرَسَهُ وجرى في أمور دينه عليه، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان -رحمه الله-))[3]، وهنالك ألقاب أخرى ذات طابع ديني، تكشف لنا بعض الجوانب العلمية من حياته، وهي: المحدّث، المسّند، المؤرخ، الفقيه، النحوي[4].

رابعاً: نشأته وشيوخه:

نشأ ابن طولون نشأةً علمية في كنف والده وعمه مفتي دار العدل الشَّريف، أقضى القضاة جمال الدين يوسف، والدهما، وأخيه من أمه الخواجا برهان الدين بن قنديل، وقد أتم حفظ القرآن الكريم وهو في سنٍ صغير[5]، وتلقَّى ابن طولون العلم وهو صغير، فقد سمع وقرأ على يد كثير من العلماء منهم[6]:

1. القاضي ناصر الدين بن زُريق.
2. السَّراج بن الصيرفي.
3. الجمال ابن المُبَرِّد.
4. الشيخ أبو الفتح المزي.
5. ابن النُّعيمي.
6. عمه الجمال ابن طولون.
7. جلال الدين السيوطي.

خامساً: تلامذته:

كان ابن طولون ماهراً في النحو، علَّامة في الفقه والحديث، فقد ولي تدريس الحنفية بمدرسة شيخ الإسلام أبي عمر، وإمامة السّليمية بالصالحية، فكان واسع الباع في غالب العلوم المشهورة، حتى في التعبير، والطب، فقصده النّاسُ لطلبِ العلمِ منه فدرس على يديه الكثير من الطلبة، ومن أشهرهم[7]:

1. الشّهاب الطّيبي، شيخ الوعاظ والمُحدِّثين.
2. العلاء بن عماد الدِّين.
3. الشيخ نجم الدِّين البهنسي، خطيب دمشق.
4. الشيخ إسماعيل النابلسي، مفتي الشافعية.
5. الشيخ زين الدِّين بن سلطان، مفتي الحنفية.
6. الشيخ شهاب الدِّين العيثاوي، مفتي الشافعية.
7. الشيخ شهاب الدِّين بن أبي الوفا، مفتي الحنابلة.
8. القاضي أكمل بن مُفلح.

سادساً: ثقافته:

ذكر ابن طولون كثيرا من الكتب التي قرأها على شيوخه، وانتفع بها في معظم فروع العلم، والتي تزيد عن اثنين وسبعين علما، وسأكتفي هنا

(1) ينظر: الثغر البسام في من ولي قضاء الشّام: 5، وهدية العارفين: 1/ 202 - 2/ 240.
(2) ينظر: الفلك المشحون: 27.
(3) مقدمة تحقيق المسائل الملقبات في علم النحو: 4.
(4) ينظر: معجم المؤلفين: 3/ 540.
(5) ينظر: الفلك المشحون: 28-27.
(6) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 10/ 428.
(7) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 10/ 428-429.

بسرد بعض الكتب اللغوية المهمة التي أفاد منها[1]، وهي:

1. الخلاصة الألفية في النحو، لابن مالك.
2. المقدمة الآجرومية، لابن آجروم.
3. الحدود في النحو، للأُبَّدي.
4. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
5. مُلحة الإعراب، للحريري.
6. قواعد الإعراب الكبرى، وشذور الذهب، وشرحه، لابن هشام.
7. شرح ابن الناظم على الألفية، لابن مالك.
8. شرح تصريف العزّي، للتفتازاني.
9. شرح الشّافية، للجاربردي.

سابعاً: مؤلفاته:

سبق أن ذكرنا أنَّ ابن طولون درس فروعا من العلم كثيرة، وأفاد من العلماء في تخصصات مختلفة، فساعد ذلك مع ذكائه وحسن استيعابه على التأليف في هذه الفروع[2]، فلقد كانت أوقاته معمورة بالتدريس والإفادة والتأليف، فألَّفَ الكثير من الكتب، وعلق ستين جزءاً منها سماها بالتعليقات، كل جزء منها يشتمل على مؤلفات كثيرة أكثرها من جمعه، ومنها من تأليفات شيخه السيوطي[3]،وقد بلغت مؤلفاته (746)((مؤلفاً في أنواع العلوم المتقدمة وغيرها من الأبحاث الدينية والأدبية والاجتماعية وهو قدر عظيم لا يستهان به رغم أنَّ كثيراً منها عبارة عن رسائل صغيرة كما أنَّ منها ما يبلغ المجلد أو المجلدين وهو عدد كبير أيضاً))[4]، ومن تلك الكتب التي ألَّفها:

1. إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين.
2. قضاة دمشق، وأصل اسمه (الثغر البسام في من ولي قضاء الشام).
3. الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون[5].
4. حاشية على الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
5. الرياض الزهرية في القواعد النحوية.
6. سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب.
7. شرح على الكافي في علم القوافي، لابن برّيز.
8. فتح القدير في التأنيث والتذكير[6].

ثامناً: وفاته:

توفي ابن طولون يوم الأحد حادي عشر أو ثاني عشر من جماد الاولى سنة 953هـ، ودفن بتربتهم عند عمه القاضي جمال الدين، بالسفح قبليَّ الكهف والخوارزمية ولم يعقب أحداً، ولم تكن له زوجة[7].

المطلب الثاني: التعريف بشرح الألفية:

(شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك) من تأليف الإمام العّلامة أبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي المتوفى سنة (953هـ).

وقد بذل الإمام ابن طولون جهداً كبيراً ((في شرح غوامض هذه الألفية، والإفصاح عن مجملها، فاستلخص أكثر مادته العلمية الثرية من عدة شروح مشهورة لها، فجمع النقول، وسرد الأقوال، وأخذ وردَّ، ورجح وناقش بأسلوب عذب، وعرض رائع، وعبارة شيقة، فكانت بحق دوحة غناء يسرُّ

(1) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب المسائل الملقبات في علم النحو: 7.
(2) المصدر نفسه: 9.
(3) ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب: 428/ 10.
(4) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية: 16.
(5) ينظر: الأعلام: 291/ 6.
(6) مقدمة تحقيق المسائل الملقبات في علم النحو: 11.
(7) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: 53/ 2، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: 429/ 10.

بها كل باحث عبر حقب الزمان الطويلة))[1].

وسار ابن طولون في شرحه هذا، على إحدى الطرق التي كانت متداولة في عصره فيما يتعلق بعرض المادة العلمية، وهي طريقة الفصل بين المتن والشرح، فجعل متن الألفية في فقرة مستقلة، وأتى بها كاملة من دون نقص أو اختصار، وقدم لها بقوله: قال ابن مالك، ثم جعل شرح هذا المتن في فقرة مستقلة عن المتن، وقد التزم هذه الطريقة حتى نهاية الشرح.

وقد افتتح شرحه بمقدمة ذكر فيها الأسباب والدوافع التي كانت تقف وراء تأليفه لهذا الشرح، وعرض بعدها بعبارات موجزة، أهم خطوط منهجه في الشرح، فقال: ((فهذا شرح لطيف على الألفية الموسومة بالخلاصة لسيبويه العصر جمال الدين ابن مالك تغمده الله برحمته، وأسكنه بحبوحة جنته، يحل للمشتغلين مشكلها، ويفتح للمتأملين مقفلها، من غير تعرض للنقل عليها، ولا إضافة غيرها إليها، ولا إنشاد شواهد إلَّا ما لابُدَّ منه، ولا إيراد مذاهب إلَّا ما لا مندوحة عنه.

سألني بعض الإخوان الذين هم بمنزلة العين للإنسان أدام الله بهجته، وحرس للأنام مهجته أن أضع شرحاً على نحو ما ذكرته، وعلى حسب ما وصفته، فبادرت إلى أمتثاله، وإن لم أكن من هذا القبيل ولا من أمثاله، والله تعالى هو المستعان وعليه التعويل، وهو حسبنا ونعم الوكيل))[2].

وبعد هذه المقدمة بدأ بشرح خطبة الألفية، فشرحها بشرح ظافٍ، أتى فيه على كلِّ جزيئاتها، ثم شرع بعدها في الدخول في أبواب وفصول الكتاب، وقد سار في تقسيم شرحه على تقسيم متن الألفية، ولم يخرج عن تقسيمه، بل ظلَّ أَسير هذا التقسيم والترتيب إلى آخر الشرح. ومن أهم سمات منهجه في الشرح:

أولاً: عنايته بالحدود النحوية:

اهتَّم النحويون المتأخرون بعد سيبويه بقضية الحد، ولم يكن هذا الاهتمام مقصوراً على النحويين، بل إنَّ سائر العلماء في العلوم الأخرى اهتموا بالحدود وصنفوا فيها، ولكن تناولهم للحدِّ اختلف باختلاف مواقفهم الفكرية[3].

وقد أولى ابن طولون في شرحه عناية بذكر الحدود والتنصيص عليها، ومعالجتها في بدايات الأبواب النحوية.

ثانياً: أسلوب الحوار:

ومن سمات منهج ابن طولون في شرحه، اعتماده اسلوب الحوار، والاحتجاج العقلي الافتراضي بطريقة: فإن قال كذا... قيل له كذا.

((والظاهر في هذا الأسلوب هو السؤال والجواب، كأساس لتوضيح الآراء النحوية واللغوية التي يريد طرحها، أو لتفسير الآراء المختلفة، وتقريبها إلى أذهان طلابه))[4].

وقد اعتمد ابن طولون على هذا الأسلوب كثيراً في شرحه، بهدف تقريب المسائل للأذهان، بافتراض الأسئلة التي ترد في الذهن ثم الإجابة عنها، أو أنَّ هذه الأسئلة كانت قد طُرِقت في الدروس بصورة إجمالية، فأراد أنْ يوضحها وأَنْ يبينها ما دامت قد وردت في نفس موضعها.

وهذا الأسلوب قد اعتمده المتأخرون من النحويين في غالب دراساتهم جرّاء تأثرهم بالمنطق والاحتجاج وعلم الكلام.

(1) مقدمة تحقيق شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 5.

(2) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 17.

(3) ينظر: ابن يعيش النحوي: 299.

(4) المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: 157.

ثالثاً: الإيجاز والاختصار:

التزم ابن طولون في شرحه على الألفية بالإيجاز والاختصار على الرغم من كثرة النقولات، والابتعاد عن الإطالة التي لا تنفع ولا تفيد.

رابعاً: الاهتمام بالخلاف النحوي:

المراد من الخلاف ((ما نشأ بين علماء البصرة والكوفة من تباين في تعليل الظواهر اللغوية، ومن تمايز في استنباط الأحكام النحوية، واختلافهم في فهم الأصول واستخدامها، وتقعيد القواعد وتخريجها، إلى غير ذلك مِمَّا يَمُتُّ إلى علم النحو واللغة))[1].

ولم يكن هذا الخلاف الذي وجد بين النحويين محصوراً بين علماء البصرة والكوفة، بل تعداه إلى أتباع المذهب الواحد.

وقد عالج النحويون في كتبهم منذ سيبويه هذا الخلاف وعرضوا له، وناقشوا وجهة نظر كُلِّ مذهب أو اتِّجاه نحوي ومنهم ابن طولون.

فقد أَظهر في شرحه عناية فائقة بالخلاف الذي وقع بين النحويين وكان يقف عندها طويلاً، مفصلاً القول فيها، ومناقشاً وجهة نظر كلِّ فريق، ثُمَّ ينهي الموضوع بتبني وجهة نظر معينة.

المبحث الثاني

الشاهد النحوي (مفاهيم ودلالات)

أولاً: مفهوم الشاهد في اللغة والاصطلاح:

الشاهد لغةً: هو ((خلاف الغائب))[2]، والشاهد هو العالم الذي يبين ما يعلمه، والشهادة خبر قاطع، تقول فيه: شهد الرجل على كذا، وأصل الشهادة: الإخبار بما شاهده، وشهد الشاهد عند الحاكم، أي: بيَّن ما يعلمه وأظهره، ويقال للشاهد: شهيد، ويجمع على شهداء، وأشهدني إملاكه: أحضرني، واستشهدت فلاناً على فلان إذا سألته إقامة شهادة احتملها، وشهد فلان على فلان بحق فهو شاهد وشهيد، والمُشاهدةُ: المعاينة، وشهده شهوداً، أي: حضره فهو شاهد[3].

فالشاهد في اللغة: هو المُخبِرُ عن شيء وقع في أثناء حضوره.

والشاهد اصطلاحاً: ((هو آية، أو حديث، أو قول مأثور، أو بيت شِعْرٍ من عصر الاحتجاج، يؤتى به لإثبات قاعدة نحوية أو صرفية، والشاهد يكون نثراً أو شعراً على أن يكون القائل حتى سنة(150هـ) في الأمصار، وقبل سنة (300هـ) في البادية ولم يختلط بالأعاجم))[4]، أو هو ما يذكر لإثبات مسألةٍ نحويةٍ فيكون آية من القرآن الكريم أو حديثاً نبوياَ صحيحاً أو قولاً من أقوال العرب الموثوق بعربيتهم[5].

أو هو ((الخبر القاطع الموثق، يستعمله اللغوي أو النحوي أو المفسر مروياً عن الناطق باللغة موضوع الدراسة ويكون في العربية آية قرآنية أو بيت شعر أو حديثاً نبوياً))[6]. فالشّاهد: هو نصٌ يشمل آية من القرآن الكريم أو حديثاً نبوياً أو قول من أقوال العرب نثراً كان أو شعراً يؤتى به لإثبات مسألة من مسائل النحو.

وقد تردّدت في كتب النحو ثلاثة مصطلحات بصيغ مختلفة فيما يخص الشّاهد، وهي: الاستشهاد،

(1) ابن الأنباري وجهوده في النحو: 235 – 236.

(2) جمهرة اللغة: 653/ 2، مادة (شهد).

(3) ينظر: لسان العرب، (مادة شهد): 152-151/ 8، والمصباح المنير، (مادة شهد): 267-266، و القاموس المحيط، مادة شهد:714 .

(4) معجم المصطلحات النحوية والصرفية :192.

(5) يُنظر: الشواهد والاستشهاد في النحو:21.

(6) مصادر وأهمية الشاهد النحوي: 3(مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية).

والاحتجاج، والتّمثيل، فما الفرق بينها[1]؟.

أمَّا الاستشهاد: فـ((هو الاتيان بنص أو عبارة رويت عن العرب مِمَّن يُحْتَجُّ بهم لإثبات قاعدة أو تأكيد صحة عبارة على أن يكون الاستشهاد من عصر الاحتجاج))[2].

وأمَّا الاحتجاج: فهو((مصطلح أطلقه اللغويون على إثبات القاعدة النحوية والصرفية بشاهد يؤكد صحتها على أن يكون الشاهد مِمَّا قيل في عصر الاحتجاج نثراً وشعراً))[3].

وأمَّا التمثيل: فهو نص مصنوع يسوقه النحوي نفسه لبيان وإيضاح القاعدة، متجاوزاً عصر التوثيق للغة[4].

نفهم من تعريف الاستشهاد والاحتجاج أنَّهما يدلان على المعنى نفسه من حيث إثبات القاعدة وتأكيدها بنص من عصر الاستشهاد الموثوق بكلامهم.

أمَّا التمثيل فهو غالباً ما يأتي به المصنف ليوضح بها القاعدة، وتعد بمثابة الجانب التطبيقي الإيضاحي للقاعدة وليست دليلاً على صحتها، وهو بذلك يختلف عن الشاهد، فالشواهد إنَّما سيقت بالأصل لإثبات صحة القاعدة، وتنتمي إلى العصور التي يحتج بكلام العرب فيها[5].

ثانياً: أنواع الشواهد:

أ: القرآن الكريم:

لَّما كان القرآن الكريم هو كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الذي تعهد الله بحفظه، فهو بعيد عن التحريف والتغيير، فقد أجمع علماء العربية على أنَّه يمثل أعلى درجات الفصاحة، وأنَّ نصوصه أوثق الشواهد التي يرجعون إليها؛ لأنَّه منزه عن اللحن والخطأ[6]، لأجل ذلك كان القرآن المصدر الأول للسماع، فقد أبان مجموعة من علمائنا القدماء عن موقفهم من الاستشهاد بنصوص القرآن الكريم، فها هو الفراء يقول: ((والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))[7].

وقد ذكر السيوطي رأيه بوضوح في هذه المسألة قائلاً: ((أمَّا القرآن فكل ما ورد أنَّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً))[8].

((والشاهد القرآني قد يسبق كل شاهد عند النحاة وأهل اللغة والشّرّاح، ولكن قد تقع لهم فيه كلمة لا يفهمونها، أو يلتبس عليهم معناها فيلجؤون إلى الاستشهاد العكسي، يطلبون البيت والمثل ليفسروا به الآية))[9]، أي: أنَّهم يستشهدون بالأبيات الشعرية والمثال العربي ليفسروا به الآيات القرآنية.

ونحن نعلم أن النّحاة جميعا قدماء ومحدثين يحتجون بألفاظ القرآن الكريم وأساليبه، ويبنون عليها قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية، فقد أهتم النحاة الأوائل بكتاب الله

(1) الشاهد النحوي في كتاب إعراب القراءات السّبع وعللها لابن خالويه (ت370هـ): 7.
(2) معجم المصطلحات النحوية والصرفية:27 .
(3) المصدر نفسه:20.
(4) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة: 86.
(5) ينظر: مصادر وأهمية الشاهد النحوي: 3(مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية).
(6) ينظر: مقدمة تحقيق إسفار الفصيح: 226/ 1.
(7) معاني القرآن: 22/ 1.
(8) الاقتراح في أصول النحو: 29.
(9) الشواهد في العربية:29.

العزيز وكان استشهادهم بآياته واضحاً، كما بين الذين ألفوا في شروط اللغة التي يعتمد عليها وتعدُّ أساساً لبناء قواعد النحو والصرف أنواع هذه اللغة المسموعة، وجعلوا آيات القرآن الكريم أعلاها منزلة، وأسماها رتبةً، وأفضلها أسلوبا، وأفصحها تعبيراً[1].

أمَّا القراءات القرآنية ((فلتعدد القارئين بها واختلافها وكثرتها فإنَّ العلماء قد بحثوا فيها وميزوا بينها، ووضعوا شروطاً لِما يحتج به منها، وما لا يجوز الاحتجاج به منها، إلَّا أنَّه لا يقاس عليه))[2].

ب: الحديث النبوي الشريف:

أجمع علماء العربية على أنَّ النبي محمداً ﷺ هو من أفصح العرب قاطبة، وأنَّ كلامه يأتي بعد كلام الله تعالى في الفصاحة والبلاغة والبيان[3]،إذ لا خلاف بين العلماء في كلام النبي ﷺ، وإنَّما الخلاف وقع لعدم وثوقهم بأنَّ ذلك هو لفظ النبي ﷺ نفسه، فانقسمت أراء العلماء إلى ثلاثة أقسام:

1. الاستشهاد بالحديث في النحو مطلقاً.
2. المنع من الاستشهاد مطلقاً.
3. التوسط بين الرأيين.

حقيقة الامر في الاستشهاد بالحديث النبوي أنه لا يوجد في القدامى من رفض الاحتجاج بالحديث النبوي في علمي النحو والصرف، وغاية الامر أنهم التزموا بالصمت ولم يثيروا هذ المسألة البتة[4]، حتى وإن كان هنالك رفض للاحتجاج بها إلَّا أنَّه لم يكن رفضاً مطلقاً، إنَّما كان الرفض في الأحاديث التي لم تثبت أنَّها مروية عند العرب القدماء أما ما ثبت لفظه فإنَّه لا مانع من الاحتجاج[5]، وقد ذهب الدكتور محمود فجال الى صحة جواز الاستشهاد بالحديث مطلقا، سواء كان مروياً باللفظ أم في المعنى لأنَّه لا ينتج ضرر عن الرواية بالمعنى؛ لأنَّ شرط الراوي بالمعنى لابُدَّ أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ، وسواء كانت الرواية من العرب أم من العجم؛ لأنَّ النقاد لم يشترطوا أن يكون عربياً أو أعجمياً[6].

ج: كلام العرب المنظوم (الشعر):

للشعر منزلة عظيمة في نفوس العرب، فهو كما قيل: ديوان العرب الذي يَضُمُّ علومهم، وحكمهم، وأخبارهم، وأيامهم[7].

وقد كان اعتماد النحويين على الشعر أكثر منه في النثر في مجال الاحتجاج والاستدلال، وعلَّة ذلك هو قلة النثر الذي وصل إليهم من العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم، وأَنَّ التغيير والتبديل في الشعر أقلَّ منه في النثر، وأَنَّ حفظ الشعر أهونُ على أنفسهم، وأَنَّ النحويين كانوا ينظرون إلى الشعراء نظرة تقرب إلى التقديس، فكُلُّ ما يقولونه حُجّةٌ[8].

وعلى أساس عنصر الزمان قسم العلماء الشعراء الذين يحتج بشعرهم على طبقات:

((الطبقة الأولى: الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام كامرئ القيس، والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد، وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم:

---

(1) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 14.

(2) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف:14.

(3) مقدمة تحقيق إسفار الفصيح: 231/ 1.

(4) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي:5.

(5) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: 426.

(6) ينظر: الحديث النبوي في النحو العربي315-314.

(7) ينظر: مقدمة ابن خلدون: 727.

(8)ينظر: من أسرار اللغة: 26، والشواهد والاستشهاد: 35-34، ونحو التيسير: 51.

الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا هذا كبشار بن برد وأبي نؤاس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما في جميع علوم الأدب، أعني اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، وغيرها بالإجماع، أمَّا الثالثة فالصحيح الاستشهاد بشعرهما))[1].

وكذلك رأى البغدادي صحة الاستشهاد بكلام الطبقة الثالثة[2].

وأمَّا الطبقة الرابعة التي تعرف بطبقة المولَّدين، فالراجح عدم جواز الاستشهاد بشعرهم[3].

وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم وإلى هذا نحا الزمخشري إذ استشهد في تفسيره المسمى بـ((الكشاف)) ببيت من شعر أبي تمام وهو:

هُما أَظلَمَا حَالَيَّ ثُمَّتَ أَجلَيا

ظَلامَيهما عَنْ وَجهِ أَمرَدَ أَشْيَبِ[4]

وقال: ((وهو وإنْ كان مُحدَثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه))[5].

وممَّن ارتضى هذا المنهج أيضاً، الرضي، فإنّه قد استشهد بشعر أبي تمام في شرحه لكافية ابن الحاجب[6].

ويقول السيوطي: أجمعوا على أنَّه لا يحتج بكلام المولَّدين والمحدثين في اللغة والعربية[7]، ونقل ثعلب عن الأصمعي أنَّه قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج[8].

د: النثر:

وهو المصدر الرابع من مصادر السماع، ويقصد به كلام القبائل العربية، الموثوق بفصاحتها، وصفاء لغتها، قبل بعثته ﷺ وفي زمنه وبعده إلى أَنْ فسدت الألسنة بدخول الأعاجم وكثرة المولَّدين، وفشو اللحن[9].

إنَّ هذه الشواهد تتصل بكلام العرب ونثرهم حيث تشمل مقولات متنوعة من أمثال سائرة وحكم عامة، وأقوال محفوظة، وعبارات جاهزة، وهذه المقولات تشكل قاعدة مشتركة بين أفراد ذوي مستوى ثقافي، فإذا كانت المقولة حكمة قبلها السامع بيسر لأنَّها تعود به الى تجربة إنسانية عاشها أو قد يعيشها يوما وهذا النوع من الشواهد يقصد به اختصار الكلام ولا حاجة إلى معرفة صاحب هذه المقولات[10].

ثالثاً: القيمة العلمية الشواهد:

للشواهد العربية على اختلاف أنواعها، أهمية خاصة للمستشهد، فهي تعد وثيقة تاريخية ولغوية حفظت لنا مادة اللغة العربية، إذ استدل النحاة واللغويون بها في تقعيدهم للنحو العربي، وللشاهد في علم النحو أهمية عظيمة، فهو حجة النحوي لإثبات قاعدة أو تقرير حكم لأنَّه بمثابة المرجع والحجة، وما أدل على ذلك إلَّا هذا الكم الكبير من الشواهد في معاجم اللغة، كلسان العرب الذي استشهد فيه ابن منظور بآلاف الشواهد

(1) إتحاف الأمجاد في ما يصح به الإستشهاد: 66-64.
(2) ينظر: خزانة الأدب: 6/ 1.
(3) ينظر: الاقتراح: 126، وخزانة الأدب: 6/ 1.
(4) ديوانه: 150/ 1.
(5) الكشاف: 87-86/ 1.
(6) ينظر: 253/ 1.
(7) الاقتراح: 126.
(8) المصدر نفسه: 127.
(9) ينظر: الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه: 77.
(10) ينظر: الشواهد في العربية:32.

على اختلاف أنواعها لأنَّ النحو من دون الشواهد لا قيمة له، فهو أشبه ما يكون بهيكلٍ عظمي، وإنَّ الشواهد في كتب النحو واللغة وفي كتب العلوم بوجه عام كالفقه والتفسير، فلا يساق بالضرورة للاستشهاد أو الاحتجاج، بل ربما يؤتى به لطرفة معناه أو جمال مبناه على الرغم من شذوذه ومخالفته للمألوف اللغوي، كما أنهم يأتون بالشاهد ليشرحوا كلمةً غريبة، أو يبرزوا صيغة في الاشتقاق شاذة.

فالشواهد لا تقتصر أهميتها على أهل اللغة من النحاة واللغويين، فإذا كان النحويون يلجؤون إلى الشواهد بقصد الاستدلال والاحتجاج فإنَّ البلاغيين يسوقون الشواهد فيستدلون بها على مختلف الأساليب في المعاني والبيان، كما أنَّهم لا يقتصرون في استشهادهم بالشعر الجاهلي والإسلامي بل يحتجون بشعر المولدين[1].

المبحث الثالث
الشاهد القرآني عند ابن طولون

توطئة:

إنَّ القرآنَ الكريمَ هو معجزة خالدة إلى يوم القيامة، نزل على النبي محمد ﷺ ليتحدى به كفار قريش ((فألفاظ القرآن الكريم، هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه ... وإليها مفرغ حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم))[2].

قال الزركشي: إنَّ ((القرآن الكريم إنَّما صار معجزاً لأنَّه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمّنا أصحَّ المعاني))[3].

((لقد نال القرآن الكريم اهتماماً كبيرا، وضُبِطَ نصه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب وأصبح المثل الأعلى، إليه يفزع الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم))[4].

وكان ابن طولون أحد العلماء الذين تمسكوا بالشاهد القرآني بحيث إنَّه لا تكاد صفحة من صفحاته تخلو من الشاهد القرآني، فكان يضعه في المرتبة الأولى من الشواهد إجلالا له اذن يمكن القول أن الشاهد القرآني حظي بمكانة وعناية شديدة عند ابن طولون في شرحه لألفية ابن مالك.

المطلب الأول: منهج ابن طولون في عرض الشاهد القرآني:

أولاً: عندما يستشهد بالآية يسبقها بإشارات منها، كقوله تعالى، وذلك عند حديثه عن الإشارة للمكان البعيد إذ قال:((فأنتَ مخير بين أن تُلحِق(هنا)كاف الخطاب فتقول(هناك)،أو تأتي بـ(ثَمَّ)،كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ (سورة الإنسان: 20))[5]،ومنها، نحو، وذلك عند حديثه عن(من)إذ قال: إنَّها تكون للعاقل، نحو: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ (سورة الأنبياء: 19)[6]، ومنها، قوله، وذلك عند كلامه عن خبر لات، إذ قال:((ومن حذف خبرها قوله: ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (سورة ص: 3)))[7].

ثانياً: يستشهد أحيانا بأكثر من آية على المسألة الواحدة، كقوله، اذا اتصلت(ما) بـ(إنَّ) وأخواتها كفت عملها لزوال اختصاصها بالأسماء نحو: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (سورة النساء: 171)،

(1) ينظر: المصدر نفسه:25-20.
(2) المفردات في غريب القرآن: 4.
(3) البرهان في علوم القرآن: 103.
(4) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 31.
(5) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 137-136/ 1.
(6) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:144/ 1.
(7) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:229/ 1.

و ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ (سورة الأنفال: 6)، و ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ (سورة الأنبياء: 108)[1].

وكقوله: و((المراد بغير النفي: الطلب، فإذا اسقطت الفاء بعد الطلب مع ارادة الجواب بالفعل فحكمه الجزم، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (سورة الأنعام: 151)، و ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِى﴾ (سورة مريم: 5 – 6)))[2]،وهناك أمثلة أخرى[3].

ثالثاً: في بعض الأحيان يقدّم المثال على الآية، كقوله: إذا كان المصدرُ مضافاً إلى الفاعل نصبَ مفعوله، نحو:(أعجبني أكلُ زيدٍ الخبزَ)،ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ (سورة البقرة: 251)[4].

وكقوله: ((قد يرادُ زيادة التوكيد فيؤتى بعد(كلٍّ)، بـ(أجمع)، مطابقٍ لحال المؤكد في الإفراد والتذكير وأضدادهما نحو: أشتريتُ العبدَ كلَّه أجمعَ، وقمتُ الليلةَ كلها جمعاء، و ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (سورة الحجر: 30)))[5]،وهناك نماذج أخرى[6].

رابعاً: أحياناً يتبعُ الآيةَ بشاهدٍ شعري، ومن ذلك، حديثه عن رأى الحُلُمية، إذ قال: إنَّ رأى الحُلُمية تعمل عمل رأى العلمية من التعدي لمفعولين لأنَّها شبيهة بها في كونها فيها أدراك الحس، كقوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ (سورة يوسف: 36)، وكقول عمرو الباهلي:

أراهم رفقتي حتى إذا ما
تجافى الليلُ وانخزلَ انخزالا[7].

وهناك أمثلة أخرى[8].

خامساً: أحيانا يذكر الآية كاملةً، كقوله: إنَّ العرب ألزموا إذا الظرفية الإضافة إلى الجمل الفعلية، وتكون الجملة بعدها في موضع جر عند الجمهور، والعامل فيها جوابها على المشهور، كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ (سورة النصر: 1)[9].

وكقوله: ((قد يؤكد بـ(أجمع) وفروعه وإن لم تسبق(كل)، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (سورة الحجر: 43)))[10]،وهناك أمثلة أخرى[11].

سادساً: نادراً ما يتبع الآية بحديث نبوي، ومن ذلك حديثه عن العدد في العطف على ألفاظ

---

(1) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:254/ 1.
(2) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:221-220/ 2.
(3) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -240/ 1 -254-261-262-265-295-476-497، -48/ 2 -53-59-60-82-93-96-97-107-184-191-209-210-221-222-238-239-252-265-266-271-274-378-386-387-462.
(4) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 491/ 1.
(5) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 65/ 2.
(6) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -74/ 1 -144-239-271-421-442 492-، -40-36/ 2 -65-69-121-264-265-266-271-281-443.
(7) شعر عمرو بن أحمر الباهلي: 130، وينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 295/ 1.
(8) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -54/ 1 254-266-466، -160-98-85-66-45/ 2 239-240-242-246-267.
(9) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 467/ 1.
(10) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 66/ 2.
(11) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -183/ 1 248-260-264-265-271-285-293-295-355-409-410-439-441-444-497، -48/ 2 -65-69-7081-84-103-161-220-230-251-253-254-386-391-409-462.

العقود، إذ قال: وتخالف الثلاثة والتسعة وما بينهما حال معدودهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (سورة ص: 23)، وفي الحديث الشريف قوله(صلى الله عليه وسلم): ((إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا))[1][2]، وهناك نماذج أخرى[3].

سابعاً: في بعض الأحيان يتعرض إلى إعراب الشاهد القرآني ومن ذلك حديثه عن (أولات)،إذ قال: إنَّها تلحق بجمع المؤنث السالم فتنصب وتجر بالكسرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ (سورة الطلاق: 6)، فـ(أولات)خبر كان وهو منصوب بالكسرة، واسمها ضمير النسوة، وهو النون المدغمة في نونها[4].

ومن ذلك أيضاً حديثه عن(أعلم وأرى)في مسألة الإلغاء والتعليق، إذ قال:((ومثال التعليق قوله تعالى: ﴿يُنَبَّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ (سورة سبأ: 7)، فـ(الكاف والميم)، مفعول أول، وجملة (إنَّكم لفي خلقٍ جديد)،في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث، والفعل معلق عن الجملة باللام))[5].وهناك أمثلة أخرى[6].

ثامناً: قدَّم ابن طولون الحديث النبوي الشريف مرةً واحدةً على الشاهد القرآني في شرحه، وذلك في حديثه عن عوامل الجزم إذ قال: ودخول اللام على فعل المتكلم المفرد أو المشارك مادام مبنيا للفاعل قليلٌ، نحو قوله ﷺ: ((قُومُوا فَلِأُصَلِّ لَكُمْ))[7]،وكقوله: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ (سورة العنكبوت: 12)[8].

تاسعاً: أحياناً يعقِّب على الآيات، كقوله في باب التنازع في العمل: والتنازع: هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد، وكل من العاملين يطلبه من جهة المعنى، والمراد بالعاملين هنا الفعلين أو ما جرى مجراه كقوله عز وجل: ﴿قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (سورة الكهف:96)، فـ(ءاتوني) يطلب(قطرا)على أنَّه مفعول ثانٍ له، و(أفرغ) يطلبه على أنَّه مفعول له، وأعمل الثاني وهو (أفرغ) في(قطرا)، وأعمل(ءاتوني) في ضميره، وحذفه لأنَّه فضله، والأصل: ءاتونيه، ولو أعمل الاول لقيل: أفرغه[9]. وهنالك أمثلة أخرى[10].

عاشراً: من النادر جداً أن يقدِّم الشاهد الشعري على الشاهد القرآني، كقوله: عند الحديث عن تعرِّي المنادى من حرف النداء في اسم الجنس واسم الإشارة يكون قليل، ومن وروده في اسم الإشارة قول الشاعر:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي

بمثلك هذا لوعةٌ وغرامُ[11]

---

(1) صحيح البخاري: 3/ 198.
(2) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 271.
(3) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 47، 2/ 37-48-269.
(4) ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 83.
(5) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 305.
(6) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ -88 -100-101-175-229.
(7) صحيح البخاري: 1/ 86.
(8) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 229.
(9) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 357.
(10) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ -51-88-91-140-141-155-158-161-175-178-182-183-195-211-218-219-250-254-279-285-293-297-298-302-307-312-333-336-357-273-390-406-417-442-445-476-480، 2/ 28-36-40-47-48-59-60-63-65-81-91-121-122-165-181-215-241-242-265-269-272-386-391-418-433.
(11) من الطويل لذي الرمة غيلان في ديوانه:1592.

وجعل منه بعضهم قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾((سورة البقرة: 85)) ولا يمتنع ذلك فيها، كما زعم البصريون[1]. وأرى أنَّه أخَّر الشاهد القرآني؛ لحصول الخلاف بين العلماء حول الاستشهاد به في هذا الموضع.

الحادي عشر: يقدِّم الشاهد الشعري على القراءات القرآنية إذا كانت شاذة أو ضعيفة كقوله: إذا كان فعل الشرط مضارعا، جاز رفع جواب الشرط؛ لكنَّه ضعيف، نحو:

يا أقرع ابن حابس يا أقرع
إنَّك إن يصرع أخوك تُصرَعُ[2]

وقد قرأ بعضهم: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ (سورة النساء: 78)برفع(يدركُكُم)[3].وهناك أمثلة أخرى[4].

المطلب الثاني: أغراض الشاهد القرآني عند ابن طولون:

1- يستشهد بكلام الله على تقرير المسائل النحوية، كقوله: (كما يعطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل، سواء اتحدت صيغتهما نحو ﴿ وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ ﴾ (سورة آل عمران: 179)، و ﴿ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ ﴾(سورة التغابن: 16)، و ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ (سورة البقرة: 285) ونحوه كثير، أو اختلفت مع اتحاد الزمان نحو ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ (سورة هود: 98)، و ﴿ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾(سورة الفرقان: 10)))[5].

2- يحتج بالشاهد القرآني على بعض المسائل الصرفية كقوله:((إنَّه يجوز في فاء الفعل الثلاثي المضاعف، نحو(حَبَّ و رَدَّ) ما جاز في فاء(باع)من كسر وضم وإشمام، وقرأ علقمة ويحيى بن وثّاب: ﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ (سورة يوسف: 65) بكسر الراء[6]))[7].

3- يستدل بالشاهد القرآني على مسائل صوتية كقوله في باب الإمالة:((إنَّ الفتحة تُمالُ إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو ﴿ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ ﴾(سورة النساء: 95)، و ﴿ بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ ﴾ (سورة المرسلات: 32)))[8].

4- يستشهد أحيانا بكلام الله تعالى ليسند به رأيا صرح به أحد العلماء كقوله: ((أجاز الفرَّاء، ووافقه المصنف، النصب بعد الفاء في جواب الترجي؛ لقربه من معنى التمني ومنه قراءة حفص[9]: ﴿ لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ (غافر: 36 - 37)))[10].

5- يستدل بالشاهد القرآني على لغات العرب، ومن ذلك قوله في لفظ (أولي) إذ إنَّها تكون مقصورة مطلقا عند أهل نجد من بني تميم وقيس

(1) ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 109-110.
(2) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي الصحابي الجليل في الكتاب: 1/ 436.
(3) وهي قراءة شاذة لطلحة بن سليمان، والجمهور على قراءة الجزم ينظر: المحتسب: 1/ 193، وشرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 238-237.
(4) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 208.
(5) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 97.
(6) وقراءة الجمهور بفتح الراء وهو الأصل، ينظر: اتحاف فضلاء البشر: 266.
(7) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 333.
(8) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 387.
(9) وقرأ الباقون ((فأطلعُ)) بالرفع عطفاً على ((أبلغُ))، ينظر: اتحاف فضلاء البشر: 379.
(10) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 226.

وأسد وربيعة، فيُشارُ بها للجميع سواء كان مذكرا أم مؤنثا، أمَّا عند أهل الحجاز فإنَّها تكون ممدودة، والمدُّ: هو زيادة الهمزة بعد الألف مكسورة، ولم تأتِ في القرآن إلَّا ممدودة، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾(سورة آل عمران: 66)[1].

6- يستشهد أحيانا بالقرآن الكريم على مسائل خلافية، ومن ذلك قوله في باب ظنَّ وأخواتها: إنَّ مصدر(رأى) الحُلُمية هو(الرؤيا)،نحو قوله تعالى: ﴿ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ ﴾ (سورة يوسف:100)، ومصدر البصرية(رؤية)،وقد يكون(الرؤيا)،خلافا للحريري والناظم حيث ذهبا الى أنَّ (الرؤيا) لا تكون إلَّا مصدرا للحُلُمية، وقد أتت في القرآن مصدراً للبصرية في قوله عز وجل: ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلرُّءۡيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيۡنَٰكَ ﴾ (سورة الإسراء: 60)، إذ ذكر ابن عباس في تفسيره لهذه الآية أنَّ المقصود بالرؤيا هنا هي(رؤيا عين)[2][3].

7- يستدل بالشاهد القرآني على آراء المذاهب النحوية، كقوله: إنَّه يجوز في نون(اللذَينِ واللتَينِ) التشديد ومذهب البصريين أنَّها لا تشدد إلَّا بعد الألف، ومذهب الكوفيين أنَّها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وقد قُرِئَ في القراءات السبع ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ ﴾(سورة فصلت: 29)، بتشديد نون(اللذين) في حالتي النصب والجر[4]، كما قُرِئَ في حالة الرفع ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ (سورة النساء: 16) بتشديد النون أيضاً[5].

8- يستدل بالقراءات القرآنية على اثبات بعض المسائل، كقوله في باب ما لا ينصرف يمتنع الممتنع صرفه مع قيام المانع من الصرف إلَّا في موضعين، فذكر الموضع الثاني: وهو طلب التناسب لما بعده، كقراءة نافع في قوله تعالى: ﴿ سَلَٰسِلَا۠ وَأَغۡلَٰلَا ﴾ (سورة الإنسان: 4)، وذلك بفتح «سلاسلاً» مع التنوين[6].

9- كذلك يستدل بالقراءات الشاذة على تقرير بعض المسائل، كقوله، وبعض العرب يهمل «أن» مطلقا حملاً على «ما» المصدرية، حيث قُرِئَ شاذاً في قوله تعالى: ﴿ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ (سورة البقرة: 233) بضم ميم «يتمُّ»[7].

10- يستشهد بكلام الله تعالى على مسائل لغوية كقوله:((إنَّ الكلمة لغةً: يقصد بها الكلام مجازاً من باب تسمية الشيء باسم جزئه، نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ (المؤمنون: 100)، أي: أنَّ مقالة من قال: ﴿ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُ ﴾ (المؤمنون: 99 – 100) كلمة))[8].

11- يأحيانا يحتج بالشاهد القرآني ليعزز رأياً يرجحه، ومن ذلك قوله في مسألة الإلغاء في باب ظنَّ وأخواتها، إذ ذكر أنَّ الكوفيين والأخفش أجازوا الإلغاء مع التقدم على المعمولين واستدلوا بقول الشاعر:

---

(1) ينظر شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:134/ 1.
(2) تفسير القرآن العظيم لابن كثير:57/ 5.
(3) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:-296/ 1 297.
(4) وهي قراءة ابن كثير، وقرأ الباقون بالتخفيف، ينظر: النشر في القراءات العشر: 248/ 2، واتحاف فضلاء البشر: 381.
(5)ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك:-140/ 1 141.
(6) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -200/ 2 201.
(7) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: -207/ 2 208.
(8) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 47/ 1.

كذاك أُدبتُ حتى صار من خُلُقي
أني وجدتُ ملاكُ الشيمةِ الادبُ[1].

برفع (ملاكُ)على الابتدائية، و(الأدبُ)على الخبرية، أمَّا عند البصريين، فهو مؤول إمَّا على أنَّ المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن والأصل(أنَّي وجدته)فيكون باقياً على عمله والجملة في موضع المفعول الثاني، أو على تقدير لام الابتداء والأصل(لملاكُ)ثم حذف اللام وبقية التعليق وهذا مِمَّا نُسِخَ لفظه وبَقيَ حكمه، وقد رجح ابن طولون التأويل الاخير، فقال: والتأويل الاخير أولى، وذلك لأنَّ حذف اللام قد عُهِدَ في الجملة كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ (سورة الشمس:9)، والأصل(لقد أفلحَ)،بخلاف التأويل الأول فإنَّ ضمير الشأن يستعمل في مواطن التفخيم، والحذف منافٍ لذلك[2].

12- يستدل بالشاهد القرآني على المسائل التي قد سمعت، كقوله: ((ووزن (فُعال، ومَفْعَل) المعدول عن الأعداد، مسموع من الواحد إلى الأربعة، قالوا: أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنَى، وثُلاث ومَثلَث، ورُباع ومَربَع، قال الله تعالى: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾(سورة النساء: 3)))[3].

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فبعد أنَّ استعرضت في بحثي هذا، الشاهد بشكل عام وعرفنا أنَّه يتضمن كل نصٍ سواء كان آية من القرآن، أم حديثاً نبوياً، أو قولاً من أقوال العرب كان شعراً أم نثراً، وعرفنا أنَّ الشاهد القرآني يمثل أعلى درجات الفصاحة والبيان وأنَّ نصوصه هي من أوثق الشواهد الأخرى التي يرجع إليها العلماء، فهو المصدر الأول للسماع عند العلماء، وقد تحقق لي في بحثي هذا:

1. أنَّ ابن طولون هو أحد العلماء الذين استعملوا الشاهد القرآني بكثرة، فقد استشهد بأكثر من 700 شاهد قرآني.

2. أنَّ ابن طولون وظَّف الشواهد القرآنية في المسائل جميعها سواء كانت نحوية، أم صرفية، أم صوتية.

3. وأنَّه يضع الشاهد القرآني في المرتبة الاولى غالباً، إلَّا إذا أراد أن يوضح مسألة ما فإنه يقدّم الشواهد الأخرى على الشاهد القرآني.

بعد أن بينت هذه الأمور فإنَّ جميعها تدل على حرص هذا العالم الجليل على كتاب الله تعالى، وأرجو من الله تعالى أن أكون قد أنصفت هذا العالم ولو بشيءٍ قليل، وهذا جهدنا فما كان من خطأ فمني، وما كان من توفيق فمن الله وحده وهو المؤيد والمعين وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

(1) شرح ديوان الحماسة: 1146.

(2) ينظر: شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 1/ 292-293.

(3) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك: 2/ 182.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. ابن الأنباري وجهوده في النحو: د. جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس، 1981م.
2. ابن يعيش النحوي: د. عبد الإله نبهان، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق- سوريا، 1997م.
3. إتحاف الأمجاد في ما يصح به الاستشهاد: للسيد محمود شكري الآلوسي (ت1342هـ)، تحقيق: د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد-العراق، 1402هـ/ 1982م.
4. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر: للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي المشهور بالبناء (ت1117هـ)، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت- لبنان، د.ت.
5. إسفار الفصيح، أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت433هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن سعيد بن محمد بن قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى، 1420هـ.
6. الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، الدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة، 1988م.
7. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.
8. الاقتراح في أصول النحو، العلامة الإمام جلال الدين السيوطي(ت911)، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1427هـ- 2006م.
9. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1404هـ-1984م.
10. تفسير القرآن العظيم، عماد الدين أبي الفداء اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت774هـ)، تحقيق: العلامة ناصر الدين الألباني، مكتبة الصفا، دار البيان الحديثة، القاهرة، الطبعة الاولى، 1423هـ- 2002م.
11. الثغر البسام في من ولي قضاء الشام، ابن طولون، تحقيق: الدكتور صلاح الدين المنجد، دمشق، 1956م.
12. جمهرة اللغة: لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت321هـ)، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، 1987م.
13. الحديث النبوي في النحو العربي، الدكتور محمود فجال، الناشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، 1417هـ-1997م.
14. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، 1418هـ/ 1997م.
15. ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي (يحيى بن علي الخطيب) (ت502هـ)، تحقيق محمد عبده عزام، ط2، دار المعارف، بمصر، 1969م.

16. ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب المؤلف: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: 231 هـ) المحقق: عبد القدوس أبو صالح، الناشر: مؤسسة الإيمان جدة، الطبعة: الأولى، 1982 م - 1402 هـ، عدد الأجزاء: 3 (في ترقيم مسلسل واحد).
17. الشاهد النحوي في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت370هـ)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، من الطالب محمد غني إبراهيم اللهيبي، 1437هـ - 2016م.
18. شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد بن حسين المرزوقي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الاولى، 1411هـ-1991م.
19. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الإمام شمس الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي (ت1089هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ- 1993م.
20. الشواهد في العربية، محمد اليعلاوي، مجلة الدروس العمومية، جامعة تونس، كلية الآداب، بمنوبة، 1989-1988م.
21. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1394هـ -1974م.
22. شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
23. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، مطبعة الزهراء، بغداد، الطبعة الأولى، 1976-1396.
24. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1422هـ.
25. الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، شمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي (ت953هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ-1996م.
26. القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت 817هـ)، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الاولى، 1426هـ- 2005م.
27. القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية، محمد بن طولون الصالحي(ت953)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الثانية، 1368هـ-1949م.
28. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: للأمام محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين احمد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1406هـ/ 1986م.
29. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، الشيخ نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت1061هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1418هـ- 1997م.
30. لسان العرب، للإمام العلامة أبي الفضل جمال محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ)، دار صاد، بيروت، الطبعة الأولى.
31. المُحْتَسب في تبيين وجوه شواذ القراءات

والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: ج1، علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ج2، علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ، مصر، 1424هـ/ 2004م.

32. المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية: د. علي عبود الساهي، ط1، مطبعة الجامعة، بغداد ، العراق، 1404هـ/ 1984م.

33. المسائل الملقبات في علم النحو، الإمام محمد بن طولون الدمشقي(ت953)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح سليم، الناشر مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428ه- 2003م.

34. مسند الإمام أحمد: لأحمد بن محمد بن حنبل (ت 241هـ)، المشرف على إصدار هذه الموسوعة د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، المشرف على تحقيق هذا المسند: الشيخ شعيب الأرنؤوط، شارك في تحقيق هذا المسند مجموعة من الأساتذة، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان، 1421هـ/ 2001م.

35. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الشيخ العلامة أبي العباس أحمد بن محمد ابن علي المقري الفيومي(ت770هـ)، مؤسسة الرسالة، دار المؤيد، بيروت، الطبعة الاولى 1425هـ- 2005م.

36. مصادر وأهمية الشاهد النحوي، الدكتور عمار مصطفاوي، مجلة عود الند، ISSN 1756 4212 -، مقال منشور في شبكة المعلومات الدولية.

37. المفردات في غريب القرآن، أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بـ(الراغب الاصفهاني)، الناشر مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض - المملكة العربية السعودية.

38. معاني القرآن، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء (ت207هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403هـ- 1983م.

39. معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مروان العطية، دار البشائر، دمشق، الطبعة الاولى، 1435هـ- 2014م.

40. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ، 1993م.

41. من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو، القاهرة ، مصر، 1951م.

42. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر.

43. نحو التيسير(دراسة ونقد منهجي): د.أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1404هـ/ 1984م.

44. النشر في القراءات العشر: لابن الجزري(ت 833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د. ت.

45. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1951م.